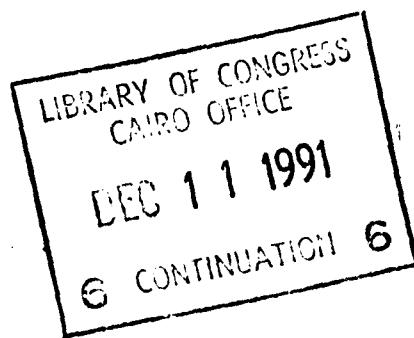


بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جمهوريّة مصر العربيّة  
رئيّسُ الجمهوريّة

# الجريدة الرسمية

الشماريع قرشا

السنة الرابعة والثلاثون - العدد ٤٩ في ٢٨ جمادى الأولى سنة ١٤١٢  
(٥ ديسمبر سنة ١٩٩١)

## محتويات العدد

### قانون

رقم الصفحة

قانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٩١ في شأن زيادة حصة جمهورية مصر العربية في صندوق النقد الدولي ..... ٣١٩٩

قانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٩١ في شأن الموافقة على التعديل الثالث لاتفاقية صندوق النقد الدولي ..... ٣٢٠٠

### قرارات رئيس جمهورية مصر العربية

قرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٨٨ بشأن الموافقة على اتفاقية تنظيم استخدام القوى العاملة المصرية في دولة الإمارات العربية المتحدة الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٨٨/٣/١٥ بين حكومتي جمهورية مصر العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة ..... ٣٢٠١

قرار رقم ٤١ لسنة ١٩٩١ بشأن الموافقة على اتفاقية قرض مشروع مصنع سكر البنجر الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٥ بين حكومة جمهورية مصر العربية والصندوق السعودي للتنمية ..... ٣٢٠٨

قرار رقم ٤٥٦ لسنة ١٩٩١ بتعيين محاميان عامان ..... ٣٢٢٧

### قرار رئيس مجلس الوزراء

قرار رقم ١٧٦٦ لسنة ١٩٩١ ببيان قاعدة رقم ٨ إلى القواعد الواردة في الملحق رقم (٢) ..... ٣٢٢٨

## قانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٩١

في شأن زيادة حصة جمهورية مصر العربية في صندوق النقد الدولي

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

### ( المادة الأولى )

يؤذن في رفع حصة جمهورية مصر العربية في صندوق النقد الدولي من أربعين مليونا وأربعين ألف وحدة حق سحب خاصة إلى ستمائة وثمانية وسبعين مليونا وأربعين ألف وحدة حق سحب خاصة .

### ( المادة الثانية )

يرخص في أداء قيمة الزيادة في الحصة المشار إليها في المادة السابقة على أساس ما يعادلربع بوحدات حقوق السحب الخاصة ، والباقي وقدره ٧٥٪ من الزيادة باللنيمات المصرية بحسب عل الخزانة .

### ( المادة الثالثة )

على وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية ، ومحافظ البنك المركزي المصري ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون .

### ( المادة الرابعة )

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ جمادى الأولى سنة ١٤١٢ هـ

( الموافق ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٩١ م )

حسنى مبارك

## قانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٩١

في شأن الموافقة على التعديل الثالث لاتفاقية صندوق النقد الدولي

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

### ( المادة الأولى )

ووفق على التعديل الثالث لاتفاقية صندوق النقد الدولي الذي أدخل بمقتضى قرار مجلس مخافضي الصندوق رقم ٤٥/٣ بتاريخ ٢٨/٦/١٩٩٠ المرفق نصه .

### ( المادة الثانية )

على الوزراء ومحافظ البنك المركزي المصري ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون .

### ( المادة الثالثة )

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يعضم هذا القانون بختام الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها  
صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ جمادى الأولى سنة ١٤١٢ هـ  
( الموافق ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٩١ م )

حسني مبارك

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٨٢ لسنة ١٩٨٨

بشأن الموافقة على اتفاقية تنظيم استخدام القوى العاملة المصرية في دولة  
الإمارات العربية المتحدة الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٥/٣/١٩٨٨  
بين حكومتي جمهورية مصر العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ،

قرد :

(مائة وخمسة)

ووفق على اتفاقية استخدام القوى العاملة المصرية في دولة الإمارات العربية  
المتحدة الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٥/٣/١٩٨٨ بين حكومتي جمهورية مصر العربية  
ودولة الإمارات العربية المتحدة ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ (ذى القعده سنة ١٤٠٨ ) ( ٢٠ يونيو سنة ١٩٨٨ )

حسن علوان

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بمجلسه المقودة في ٨ ذى القعده سنة ١٤٠٨  
الموافق ٢٢ يونيو سنة ١٩٨٨ م .

**اتفاقية بين حكومة مصر العربية  
وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة  
في شأن تنظيم استخدام القوى العاملة المصرية  
في دولة الإمارات العربية المتحدة**

توثيقاً لأواصر الإخوة والتعاون بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة ، وانطلاقاً من روح التضامن العربي بين الشعبين الشقيقين ورغبة منها في تنمية وتطوير اقتصاديات كل من البلدين ، وعملاً على تنظيم استخدام اليد العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة فقد اتفق بالجانبان على ما يلي :

**(المادة الأولى)**

تقوم وزارة القوى العاملة والتدريب بجمهورية مصر العربية ووزارة العمل والشئون الاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة بالتعاون المباشر فيما بينهما بتبسيط إجراءات استخدام العمال المصريين بدولة الإمارات العربية المتحدة ووضع القواعد والنظم التي تكفل وضع أحكام هذا الاتفاق موضع التنفيذ.

**(المادة الثانية)**

يتم استخدام القوى العاملة المصرية ودخولها للعمل بدولة الإمارات العربية المتحدة طبقاً للقوانين والأنظمة والإجراءات المعمول بها في البلدين في هذا الشأن .

**(المادة الثالثة)**

(أ) في حالة رغبة صاحب العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة في استقدام عمال مصريين فعليه أن يقدم طلباً بذلك إلى وزارة العمل والشئون الاجتماعية موخراً فيه المعلومات والبيانات التي تتطلبها إجراءات الوزارة الخاصة بطلبات تراخيص العمل الفردية أو الجماعية .

(ب) عند حصول صاحب العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة على تصريح وزارة العمل والشئون الاجتماعية والجهات المختصة الأخرى على استقدام

عمال مصرىين ، فعليه أن يقوم بإجراءات استقدامهم بنفسه أو أن يفوض  
مثلاً لاختيار العمال ومتابعة إجراءات استقدامهم وذلك من طريق وزارة  
القوى العاملة والتدريب بمصر العربية .

(المادة الرابعة)

تشتمل هروض الاستخدام على نوع المؤهلات والخبرات والتخصصات المطلوبة  
وحتى مدة الاستخدام المختلطة ، كما تشمل على بيان تفصيلي بشروط العمل خاصة الأجور  
ومكافأة نهاية الخدمة وظروف العمل والتسهيلات الخاصة بالانتقال والسكن وكذلك  
جميع البيانات التي تعتبر أساسية بالنسبة لتحديد العمال لموقفهم .

(المادة الخامسة)

تعمل وزارة القوى العاملة والتدريب بمصر العربية على اتخاذ الإجراءات  
اللزامية لتسهيل إجراءات اختبار العمال وإجراء الفحص الطبى عليهم والحصول على  
جوازات سفر أو إذن بالسفر للعمال الذين يتم اختيارهم للعمل بدولة الإمارات  
العربية المتحدة .

(المادة السادسة)

يتحمل "صاحب العمل" نفقات سفر العامل من جمهورية مصر العربية إلى مكان عمله  
بدولة الإمارات العربية المتحدة عند التحاقه بالعمل لأول مرة ونفقات مواده إلى وطنه  
 عند انتهاء خدمته ويعفى صاحب العمل من نفقات "عودة العامل إلى بلده إذا ترك  
 العمل قبل انتهاء مدة العقد لأسباب غير قانونية أو إذا أنهيت خدمته لأسباب قانونية  
 كإخلال بعقد العمل أو بوجبة أحكام القانون الاتحادى رقم ٨ لسنة ١٩٨٠ في شأن  
 تنظيم علاقات العمل المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة .

(المادة السابعة)

تحدد شروط وظروف استخدام العامل المصرى في دولة الإمارات العربية المتحدة  
 بعد عمل فردى بينه وبين صاحب العمل ويتم الاهتساء والاسترشاد بعقد العمل  
 الموحد الملحق بهذه الاتفاقية وتوضيحه في هذا العقد شروط العمل الأساسية من واجبات  
 وحقوق بما لا يتعارض مع أحكام هذه الاتفاقية وقانون العمل بدولة الإمارات العربية  
 المتحدة .

(المادة الثامنة)

(أ) ينظم عقد العمل الفردي تفاصيل التزامات صاحب العمل بالنسبة لتدابير سكن العامل ونوع هذا السكن أو دفع بدل سكن للعامل .

(ب) يدفع صاحب العمل إلى العامل المصري شخصياً سلفة تعادل أجر شهر واحد تخص من مستحقات العامل على أقساط مناسبة ، وتسلم السلفة إلى العامل قبل السفر أو فور وصوله إلى دولة الإمارات وفقاً لما يقضى به عقد العمل .

(المادة التاسعة)

(أ) ينتهي عقد العمل بانتهاء مدة دون الحاجة إلى إخطار سابق وإذا رغب صاحب العمل في استمرار التعاقد وجب عليه إخطار العامل كتابة برغبته في التجديد قبل موعد انتهاء العقد بثلاثين يوماً على الأقل .

(ب) إذا اشترط طرفاً في تنفيذ العقد دون قيام أحدهما بانتهائه اعتبر العقد بمددة مائة .

(المادة العاشرة)

في حالة انتهاء العقد أو فسخه برضى الطرفين يحق للعامل خلال الثلاثين يوماً التالية لانتهاء العقد أو الفسخ الحصول على عمل آخر في مجال اختصاصه وذلك في حدود القوانيين والأنظمة المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة وإلا تم إعادته إلى بلده الأصلي ملئ نفقة صاحب العمل بعد تسليميه جميع مستحقاته طبقاً للقانون .

(المادة العادية عشرة)

يمكن للعامل أن يحول إلى جمهورية مصر العربية ما يدخره من أجر وذلك وفقاً للنظم المالية المتبعه بدولة الإمارات العربية المتحدة .

(المادة الثانية عشرة)

(أ) يتولى الجهة المختصة بوزارة العمل والشئون الاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة مراقبة تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية .

(ب) في حالة خلاف زماع بين صاحب العمل والعامل تقدم الشكوى إلى الجهة المختصة بوزارة العمل والشئون الاجتماعية طبقاً للإجراءات القانونية المتبعه

لتسهيل الوصول إلى تسوية النزاع بوديا ، وإذا تمذر الوصول إلى تسوية ودية يحال النزاع إلى الجهة القضائية المختصة طبقاً للقانون .

(المادة الثالثة عشرة)

تقوم الوزارتان بتبادل المعلومات والخبرات في مجالات العمل المختلفة والعمل على تقوية التعاون بين البلدين في هذه المجالات .

(المادة الرابعة عشرة)

تشكل لجنة مشتركة تضم ثلاثة أعضاء على الأكثر من كل جانب تكون مهمتها :

(١) التنسيق بين الحكومتين في تنفيذ هذه الاتفاقية واتخاذ التدابير الضرورية في هذا الشأن .

(ب) تفسير أحكام الاتفاقية عند حدوث أي اختلاف في شأنها وتسويتها ما قد ينشأ من صعوبات عند التطبيق .

(ج) اقتراح مراجعة أو تعديل كل أو بعض مواد الاتفاقية عند الضرورة . وتحجّم الجنة مرة كل ستين أو كلما دعت الضرورة إلى ذلك بالتبادل في كل من البلدين .

(المادة الخامسة عشرة)

تصبح هذه الاتفاقية نافذة بعد التصديق عليها حسب الطرق المعول بها في كلا البلدين وتنظر سارية المفعول لمدة أربع سنوات وتتجدد تلقائياً ما لم يطلب أحد الطرفين إنتهاءها بإشعار كتابي قبل تاريخ انتهاء أجلها بستة أشهر .

حررت هذه الاتفاقية من نسختين أصليتين باللغة العربية .

في مدينة القاهرة في ١٥/٣/١٩٨٨ الموافق ٢٦ رجب ١٤٠٨ .

عن حكومة جمهورية مصر العربية

إمضاء

إمضاء

عادم عبد الحق عاصم

خلفان الرومي

وزير القوى العاملة والتدريب

وزير العمل والشئون الاجتماعية

ملحق

نموذج عقد عمل للعمال

المصريين بدولة الإمارات العربية المتحدة

الموافق

إنه في يوم

تم الاتفاق بين

السيد /

الجنسية /

مهنته /

عنوانه /

ويشار إليه في هذا العقد بالطرف الأول بصفته صاحب العمل

وبيان السيد /

جواز سفر رقم

بتاريخ

المولود في

بتاريخ

صدر من

والمقيم في جمهورية مصر العربية بالعنوان التالي :

ويشار إليه في هذا العقد بالطرف الثاني بصفته مستخدما

وذلك على ما يلي :

١ - قبل الطرف الثاني على أن يعمل لدى الطرف الأول بمهمة

بأجر شهري قدره

ويستحق المعرف الثاني أجره من اليوم التالي لوصوله إلى دولة الإمارات العربية المتحدة.

٢ - يتلزم المعرف الثاني بالعمل لدى المعرف الأول في المهنة المشار إليها أعلاه على أن تكون فترة الاختبار وفقاً للقانون وبأن يتتحقق بالعمل خلال ٣٠ يوماً من ذهابه على العقد وفي حالة تخلفه يعتبر العقد مفسوخاً باستثناء حالات القوة القاهرة .

٣ - يتلزم المعرف الأول على توفير السكن الملائم للطرف الثاني أو دفع بدل سكن بواقع أجر .

٤ - تتعهد المعرف الثاني بعدم تدخله في الشؤون السياسية ومراعاته للتقاليد والعادات المحلية .

٥ - يتلزم المعرف الأول بمنع المعرف الثاني إجازة سنوية حسب قانون العمل .

٦ - يتحمل المعرف الأول نفقات سفر المعرف الثاني من جهة استقدامه وعند انتهاء التعاقد وكذلك عند قيامه بالإجازة السنوية المرخص له بها .

٧ - تحرر هذا العقد من أربع نسخ وتوقع عليه من الطرفين المتعاقدن .

طرف ثان طرف أول

## وزارة الخارجية

قرار رقم ١٣٠ لسنة ١٩٩١

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٨٨ الصادر بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢٠ بالموافقة على اتفاقية تنظيم استخدام القوى العاملة المصرية في دولة الإمارات العربية المتحدة بين حكومتي جمهورية مصر العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة والموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٨٨/٣/١٥ ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢٢ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية عليها بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢٥ ؛

قرد :

(مادة وحيدة)

تنشر في الجريدة الرسمية اتفاقية تنظيم استخدام القوى العاملة المصرية في دولة الإمارات العربية المتحدة بين حكومتي جمهورية مصر العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة والموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٨٨/٣/١٥

ويعمل بها اعتبارا من ١٩٨٩/١/٢٥

صدر بتاريخ ١٩٩١ /

وزير الخارجية

عمرو موسى

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٦ لسنة ١٩٩١

بشأن الموافقة على اتفاقية قرض مشروع مصنع سكر البنجر الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٢/٥/١٩٩٠ بين حكومة جمهورية مصر العربية والصندوق السعودي للتنمية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؟

قررت :

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاقية قرض مشروع مصنع سكر البنجر الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٢/٥/١٩٩٠ بين حكومة مصر العربية والصندوق السعودي للتنمية ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ؟

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ رجب سنة ١٤١١هـ (٢٩ يناير سنة ١٩٩١م) .

حسني مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ٩ رمضان سنة ١٤١١هـ الموافق ٢٥ مارس سنة ١٩٩١م .

القرض رقم : ٣٠٨/٦

### اتفاقية قرض

اتفاقية بتاريخ ١٨ جمادى الأولى ١٤١١ هـ الموافق ٥ ديسمبر ١٩٩٠ م بين:

١ - الصندوق السعودي للتنمية ومقره مدينة الرياض بالملكة العربية السعودية ( ويشار اليه فيما يلى بالصندوق ) ، ويشهد في توقيع هذه الاتفاقية معالي الأستاذ / محمد العلى أبا الخيل وزير المالية والاقتصاد الوطني ورئيس مجلس ادارة الصندوق .

و

٢ - حكومة جمهورية مصر العربية ( ويشار اليها فيما يلى بالمقرض ) ، ويمثلها في توقيع هذه الاتفاقية معالي الدكتور موريس سكرم الله واصف وزير الدولة للتعاون الدولي .

### تمهيد

(ا) حيث ان المقترض قد طلب من الصندوق أن يمنحه قرضاً للمساعدة في تمويل مشروع مصنع سكر البنجر الوارد وصفه بالجدول رقم (٢) في هذه الاتفاقية ( ويشار اليه فيما يلى بالمشروع ) .

(ب) وحيث ان شركة السكر والتقطير المصرية ( ويشار اليها فيما يلى بالشركة ) ستقوم بتنفيذ المشروع بمساعدة المقترض ، وكجزء من تلك المساعدة سيوفر المقترض حصيلة القرض للشركة على النحو المنصوص عليه في هذه الاتفاقية .

(ج) وحيث ان هدف الصندوق هو مساعدة الدول النامية في تطوير اقتصادياتها ومدتها بالقروض الالازمة لتنفيذ مشروعاتها وبرامجها الانمائية .

(د) وحيث انه قد ثبت للصندوق أهمية وفائدة المشروع المذكور في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعب مصر الشقيق .

(ه) ومن حيث ان مجلس ادارة الصندوق ، بالنظر الى ما تقدم ، قد وافق بقراره رقم ٥٣٣/٢٤٢ على منح المقترض قرضا طبقا للأحكام والشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .

فانه بناء على ما تقدم يوافق طرفا هذه الاتفاقية على ما يلى :

(المادة الأولى)

الشروط العامة - تعريف

البند ١ - ١ : يقبل طرفا هذه الاتفاقية كافة نصوص الشروط العامة لاتفاقيات قروض الصندوق الصادرة بقرار مجلس ادارة الصندوق رقم ١٤/١١ بتاريخ ٢٩ رجب سنة ١٣٩٦ هـ الموافق ٢٦ يوليو سنة ١٩٧٦ م بنفس القوة والأثر كما لو كانت قد أدرجت كاملا في هذه الاتفاقية ، ( ويشار الى تلك الشروط العامة لاتفاقيات قروض الصندوق فيما يلى بالشروط العامة ) .

البند ١ - ٢ : يكون للمصطلحات الواردة تعاريفها في الشروط العامة وفي التمهيد الوارد بصدر هذه الاتفاقية - حيالها وردت في هذه الاتفاقية ، ومالم يقض سياق النص بغير ذلك - المعانى المحددة لكل منها فيما ، ويكون للمصطلحين الإضافيين التاليين المعنى المبين قرير كل منها :

(أ) « الشركة » : تعنى شركة السكر والتقطير المصرية المنشأة بموجب قانون المقترض رقم ١٩٦ سنة ١٩٥٦ م ، أو أى خلف لها يقبله الصندوق .

(ب) « اتفاقية القرض التبعى » : تعنى الاتفاقية التى سيقوم المقترض والشركة بعقدها طبقا انصوص البند ٣ - ١ (ب) من هذه الاتفاقية ، كما تشمل ما قد يدخل عليها من تعديلات من وقت لآخر .

( المادة الثانية )

القرض

البند ٢ - ١ : يوافق الصندوق على اقراض المقرض وفقاً للأحكام والشروط المنصوص عليها أو المشار إليها في هذه الاتفاقية قرضاً مقداره مائتان وسبعين ملارين (٢٠٧٠٠٠٠٠) ريال سعودي .

البند ٢ - ٢ : يحق للمقرض أن يسحب مبلغ القرض من حساب القرض طبقاً لنصوص الجدول رقم (١) بهذه الاتفاقية ، ووفقاً لما يرد على هذا الجدول من وقت لآخر من تعديلات بالاتفاق بين الصندوق والمقرض ، ووفقاً لإجراءات سحب حصيلة قروض الصندوق لتعطية المبالغ التي تم صرفها أو - إذا وافق الصندوق ، على ذلك - المبالغ التي سيتم صرفها ، لتمويل التكلفة المعقولة للبضائع والخدمات اللازمة للمشروع والتي تمول من حصيلة القرض .

البند ٢ - ٣ : يتعهد المقرض بأن يستخدم حصيلة القرض لتمويل التكلفة العقولة للبضائع الازمة لتنفيذ المشروع فحسب . ويتم الحصول على تلك البضائع والخدمات وفقاً لدليل الصندوق للمقرض لشراء البضائع ومتطلبات التقارير الفنية . ويتعين على المقرض أن يحصل على موافقة الصندوق قبل توقيع العقود التي تمول من حصيلة انقرض أو قبل اجراء أي تعديل جوهري يدخل على أي منها في المستقبل .

البند ٢ - ٤ : ينتهي حق المقرض في السحب من حصيلة القرض في ٣٠/٦/١٩٩٥ م أو في أي تاريخ لاحق يحدده الصندوق . ويقوم الصندوق باخطار المقرض فوراً بالتاريخ الجديد .

البند ٢ - ٥ : يدفع المقرض تكلفة القرض بسعر ثلاثة ونصف بالمائة (٣٥٪) سنوياً عن المبالغ المسحوبة من أصل القرض وغير المسددة .

البند ٢ - ٦ : تدفع تكلفة القرض والتكاليف الأخرى كل ستة أشهر في ١٥ يونيو و ١٥ ديسمبر من كل سنة .

البند ٢ - ٧ : مدة القرض خمس عشرة سنة منها خمس سنوات فترة سماح ويسدد المقرض أصل القرض طبقاً لجدول السداد رقم (٣) بهذه الاتفاقية .

(المادة الثالثة)

تنفيذ المشروع

البند ٣ - ١ :

(أ) يعتمد المقرض بأن يقوم بتنفيذ المشروع بواسطة الشركة بالعناية والكفاءة اللازمتين وطبقاً للأسس الهندسية والإدارية والمالية السليمة المتبعة ، كما يتلزم بأن يوفر أو يلزم الشركة بأن تتوفر كافة الأموال والإمكانيات والخدمات والموارد الأخرى اللازمة لتنفيذ المشروع وذلك فور الحاجة إليها .

(ب) يتلزم المقرض بأن يقوم باعادة اقراض حصيلة القرض الى الشركة بذات الشروط الواردة في هذه الاتفاقية وذلك بمقتضى اتفاقية قرض تبعى يعقدها المقرض والشركة طبقاً للأحكام والشروط التي يقرها الصندوق، ويتعين أن تنص اتفاقية القرض التبعى على الزام الشركة بتنفيذ جميع الالتزامات والشروط التي يعتمد المقرض بموجب نصوص هذه الاتفاقية بالزام الشركة بالالتزام بها والعمل بموجبها .

(ج) يتلزم المقرض بأن يمارس كافة حقوقه في ظل اتفاقية القرض التبعى على النحو الذى يكفل مصالح المقرض والصندوق وتحقيق الأغراض المتواحة من القرض . وما لم يوافق الصندوق على غير ذلك، فإنه لا يجوز للمقرض أن يحيى أو يعدل أو يلغى أو يتنازل عن اتفاقية القرض التبعى أو عن أي من نصوصها .

(د) دون تحديد لعمومية الفقرة (أ) من هذا البند يعتمد المقرض بأن يوفر للشركة بنفسه أو بالواسطة - وبالاضافة إلى حصيلة القرض - جميع

الأموال الأخرى التي تكون لازمة لتنفيذ المشروع وذلك فور الحاجة إليها ( وتدخل في ذلك أية أموال تكون لازمة لمواجهة أي ارتفاع في تكلفة المشروع يتجاوز التكلفة التقديرية للمشروع وقت توقيع هذه الاتفاقية ) ويتعين أن يتم توفير تلك الأموال كافة طبقاً لأحكام وشروط يقبلها الصندوق .

البند ٣ - ٢ : يتعهد المقترض بأن يلزم الشركة بأن تستخدم لتنفيذ المشروع مقاولين مقبولين لدى الصندوق طبقاً لأحكام وشروط يوافق عليها الصندوق .

البند ٣ - ٣ : يتعهد المقترض بالزام الشركة بأن تستخدم استشاريين من ذوى الخبرة والكفاءة تكون شروط وأحكام استخدامهم مقبولة لدى الصندوق وذلك لمساعدة الشركة فى الإشراف على تنفيذ المشروع .

البند ٣ - ٤ : يتعهد المقترض بأن يلزم الشركة بأن تؤمن ، أو توفر الموارد الكافية للتأمين ، على البضائع المستوردة التى تمول من حصيلة القرض ضد المخاطر الملائمة لشرائها ونقلها وتسليمها في مكان استعمالها أو تركيبها . ويشترط أن يكون التأمين واجب الدفع في حالة وقوع ما يوجب استحقاقه بعملة يمكن للشركة استخدامها بدون قيود لاستبدال البضائع أو إصلاحها .

البند ٣ - ٥ : يتعهد المقترض بالزام الشركة بأن تستخدم البضائع والخدمات المملوكة من حصيلة القرض في تنفيذ المشروع فحسب .

البند ٣ - ٦ : يتعهد المقترض بأن يلزم الشركة بأن تقدم إلى الصندوق كلية المخطئات والمواصفات والتقارير والعقود الخاصة بالمشروع والجدوال الزمنية الخاصة بتنفيذ المشروع و بتوفير البضائع والخدمات الازمة لذلك ، وذلك بمجرد اعدادها ، وكذلك بأن توافق الصندوق أولاً بأول بأى تعديل أو اضافة تدخل عليها في المستقبل ، وكل ذلك بالتفصيل الذى يطلبها الصندوق .

البند ٣ - ٧

(أ) يتعهد المقترض بأن يلزم الشركة :

- ١ - بأن تقوم بامساك سجلات وافية يمكن بواسطتها متابعة تقدم المشروع ( بما في ذلك تكاليفه ) ، والتعرف على البضائع والخدمات الممولة من حصيلة القرض وبيان استخدامها في تنفيذ المشروع .
- ٢ - بأن توفر كل التسهيلات الممكنة لتسكين مندوبي الصندوق المعتمدين من زيارة الانشاءات وموقع البناء الداخلة في المشروع ومعاينة البضائع الممولة من حصيلة القرض ومن الاطلاع على جميع السجلات والوثائق ذات الصلة بالمشروع .
- ٣ - بأن تقدم الى الصندوق جميع ما يطلبه من المعلومات المتعلقة بالمشروع وباتفاق حصيلة انقرض وبالبضائع والخدمات الممولة من حصيلة القرض .

(ب) يتعهد المقترض بأن يلزم الشركة بأن تتمكن ممثل الصندوق المعتمدين من معاينة جميع وحداتها ومساكنها وموقع أعمالها وكافة اشغالها ومبانيها وتجهيزاتها :

البند ٣ - ٨ : يتعهد المقترض باتخاذ أو بالزام الشركة باتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لحيازة الأراضي والحقوق العينية المتعلقة بالأراضي الازمة لتنفيذ المشروع .

( المادة الرابعة )

اتفاقيات خاصة

البند ٤ - ١ : يتعهد المقترض بالزام الشركة بأن تستخدم على الدوام مدراء وموظفين من ذوى الخبرة والمؤهلات المناسبة .

البند ٤ - ٢ : يتعهد المقرض بالزام الشركة :

(أ) بأن تقوم بادارة وصيانة وحداتها وتجهيزاتها وممتلكاتها وبأن تقوم من وقت لآخر بإجراء كافة التجديدات والاصلاحات الضرورية لها ، كل ذلك طبقاً للأسس الهندسية الملائمة .

(ب) بأن تتخذ كافة الاجراءات اللازمة للمحافظة على كل الحقوق والسلطات والميزات الضرورية أو المفيدة للشركة لأداء واجباتها .

(ج) بأن تقوم على الدوام بادارة شئونها وبالحفاظ على مركزها المالى وفقاً للأسس السليمة المرعية في ادارة الاعمال .

البند ٤ - ٣ : يتعهد المقرض بالزام الشركة بأن تقوم بصفة مستمرة بتنفيذ برنامج صيانة للمراقبة المنشآت ضمن المشروع ، وأن تخصص المبالغ اللازمة لذلك في ميزانيتها .

البند ٤ - ٤ : يتعهد المقرض بالزام الشركة بأن تؤمن وتستمر في التأمين مع مؤمنين مسئولين ، على كل ما يتعلق بالمشروع ضد المخاطر وبالبالغ التي تتطلبه الأصول السليمة المرعية في ادارة الاعمال .

البند ٤ - ٥ : يتعهد المقرض بالزام الشركة بامساك سجلات وافية توضح عملياتها ومركزها المالى وفقاً للأسس المحاسبية السليمة .

البند ٤ - ٦ : يتعهد المقرض بالزام الشركة :

(أ) بإجراء مراجعة حساباتها وتقاريرها المالية (الميزانية وبيانات الدخل والمصاريف والبيانات المرتبطة بها ) لكل سنة مالية وفقاً للمبادئ المحاسبية السليمة ، وبواسطة محاسبين مستقلين عن الشركة .

(ب) بموافقة الصندوق ، فهو الأعداد ، وخلال فترة لا تتجاوز بأية حال تسعة أشهر بعد انتهاء كل سنة مالية بالآتي :

١ - صور مصدق عليها من التقارير المالية لتلك السنة بعد

مراجعةها .

٢ - تقرير من المحاسبين المشار إليهم عن المراجعة ، ويتعين أن يكون التقرير من التفصيل والشمول على النحو الذي يطلبه الصندوق .

(ج) بمراجعة الصندوق بكافة المعلومات التي يطلبها من وقت لآخر في شأن الحسابات والتقارير المالية للشركة وفي شأن المراجعة .

البند ٤ - ٧ :

(أ) يؤكد المقترض والصندوق اتفاقهما على، إلا يتمتع أي قرض خارجي آخر بأولوية على قرض الصندوق عن طريق إنشاء ضمان عيني على الأصول الحكومية . وتحقيقاً لذلك يتلزم المقترض ويعهد بأنه في حالة إنشاء ضمان عيني على أي من أصول المقترض لضمان سداد أي قرض خارجي يصبح ذلك الضمان العيني - ما لم يوافق الصندوق على غير ذلك - تلقائياً وبنفس المقدار وبذات درجة الأولوية ضماناً لسداد أصل قرض الصندوق مع تكلفته والتكاليف الأخرى المستحقة على القرض ، وذلك دون أن يتحمل الصندوق أية تكلفة في سبيل ذلك . ويقوم المقترض عند إنشاء ذلك الضمان العيني بوضع نص صريح بهذا المعنى .

(ب) لا يسرى التعهد المنصوص عليه في الفقرة (أ) على :

١ - أحوال إنشاء ضمادات عينية على الأموال وقت شرائها لفالة سداد ثمن شراء تلك الأموال فحسب .

٢ - أحوال ترتيب ضمادات عينية على السلع التجارية لضمان سداد ديون لا يزيد أجل استحقاقها عن سنة واحدة من التاريخ الأصلي لعقدها بفرض سدادها من حصيلة بيع تلك السلع التجارية .

٣ - أحوال الشاء الضمادات العينية في المجرى المعتمد للمعاملات المصرفية لضمان سداد ديون لا يزيد أجل استحقاقها عن سنة واحدة من تاريخ الدين .

(ج) يقصد باصطلاح «الأصول الحكومية» الوارد في هذا البند أصول المقترض وأى من أقسامه السياسية والإدارية وأصول أية هيئة يملكها أو يسيطر عليها أو أى من أقسامه المشار إليها وأية هيئة تعمل لحساب أو لصالح المقترض أو أقسامه المشار إليها ، ويدخل في تلك الأصول الذهب والنقد الأجنبى الذى تحوزه أية مؤسسة تؤدى للمقترض وظائف البنك资料 أو وظائف صندوق تثبيت أسعار الصرف أو وظائف مماثلة .

البند ٤ - ٨ : يتعهد المقترض بالالتزام الشركة بعمل لوحة تذكارية ذات أبعاد مناسبة من الخرسانة أو من أى معدن مناسب تووضع في مكان بارز في أحد منشآت المشروع توضح مساهمة الصندوق في تمويل المشروع .

البند ٤ - ٩ : فور اكتمال المشروع ، وعلى أية حال في موعد لا يتجاوز ستة أشهر بعد تاريخ انتهاء حق المقترض في السحب من حساب القرض - أو أى تاريخ آخر يوافق عليه الصندوق لهذا الغرض - يتعهد المقترض بأن يلزم الشركة بأن تعد وترسل للصندوق تقرير اكتمال المشروع يكون بالشكل والتفصيل المناسب الذى يطابه الصندوق ويجب أن يتناول التقرير تنفيذ المشروع والتشغيل الابتدائى وتكلفة المشروع والفوائد الناتجة أو التى ستتت旾 عنه وقيام المقترض بالتزاماته بموجب أتفاقية القرض وتحقيق أغراض القرض .

(المادة الخامسة)

الجزاءات المغولة للصندوق

البند ٥ - ١ : للأغراض البند ٦ - ٣ من الشروط العامة ، تضاف الوقائع التالية طبقاً للفقرة (و) منه :

(أ) «أولاً» مع مراعاة الحكم المنصوص عليه في القسم «ثانياً» من هذه الفقرة :

١ - اذا أوقف حق المقرض أو الشركة في سحب حصيلة أي قرض منح للمقرض أو للشركة لتمويل المشروع أو الغنى أو انهى كلياً أو جزئياً طبقاً لأحكام الاتفاقية التي منع القرض بمقتضاهما .

٢ - اذا أصبح ذلك القرض حالاً ومستحق السداد قبل أجل استحقاقه المتفق عليه .

«ثانياً» لا تسري الأحكام المنصوص عليها في القسم «أولاً» من هذه الفقرة اذا أقام المقرض الدليل - على نحو يقبله الصندوق - على - (١) ان هذا الالغاف أو الالغاء أو الانهاء أو اسقاط الأجل لا يعود الى اخلال من المقرض أو الشركة في تنفيذ التزاماتها طبقاً لأحكام الاتفاقية المعنية (٢) وان أموالاً كافية لتنفيذ المشروع توفر للمقرض أو الشركة من مصادر أخرى وفقاً لأحكام ولو شروط لا تتعارض مع التزامات المقرض طبقاً لأحكام هذه الاتفاقية .

(ب) اذا عدل أو ألغى القانون الصادر بإنشاء الشركة لسنة ١٩٥٦م على نحو يغلب أن يتربّع عليه أثر معاكس على قدرة الشركة في تنفيذ المشروع أو تشغيل الانشاءات الواقعة فيه .

البند ٥ - ٢ : لأغراض البند ٧ - ١ من الشروط العامة ، تضاف الواقع  
التالي طبقاً للفقرة (د) منه :

اذا حدثت أية واقعة من الواقعتين المنصوص عليهما في الفقرة «أ»  
(أولاً) - ٢ ، أو الفقرة (ب) من البند ٥ - ١ من هذه الاتفاقية .

(المادة السادسة)

تاريخ النفاذ - انها، الاتفاقية

البند ٦ - ١ : تحدد الواقعتان التاليةان كشرطين اضافيين لتفاذه اتفاقية  
القرض طبقاً للبند ١٢ - ١ (ب) من الشروط العامة :

(أ) «أن توقيع المقرض والشركة على اتفاقية القرض التبعي قد صرح  
به أو صدق عليه بمقتضى كافة الاجراءات القانونية في بلد المقرض » .

(ب) «أن يقدم المقرض الى الصندوق تعهداً بتحمل كافة نفقات أقسام  
المشروع غير الممولة من قبل الصندوق .

البند ٦ - ٢ : يحدد الأمر التالي كمسألة اضافية في تطبيق البند ١٢ - ٢  
(ب) من الشروط العامة يتعين ادراجها في الرأى أو الآراء القانونية لـى يتعين  
تقديمها الى الصندوق :

«ان اتفاقية القرض التبعي قد تم التصريح بها وأو التصديق عليها ، كما  
تم التوقيع عليها من جانب المقرض والشركة - على الترتيب - وأنها ملزمة قانوناً  
للمقرض وللشركة طبقاً لأحكامها » .

البند ٦ - ٣ : تحدد فترة سنة واحدة اعتباراً من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية  
لأغراض البند ١٢ - ٤ من الشروط العامة .

( المسادة السابعة )

ممثل المقترض - العنوان

البند ٧ - ١ : يعتبر وزير الدولة للتعاون الدولي في جمهورية مصر العربية  
مثلاً للمقترض لأغراض البند ١١ - ٣ من الشروط العامة .

البند ٧ - ٣ حددت العنوانين التاليين لأغراض البند ١١ - ١ من الشروط  
العامة .

بالنسبة للصندوق :

الصندوق السعودي للتنمية

ص ٠ ب : ٥٠٤٨٣

الرياض : ١١٥٢٣

المملكة العربية السعودية

العنوان البرقى :

الصندوق السعودي للتنمية

الرياض

المملكة العربية السعودية

تلكس : 40145 SUNDOO S.T.

فاكس : ٤٦٤٧٤٥٠

بالنسبة للمقترض :

وزارة التعاون الدولي

٨ ش / عدلي

القاهرة - جمهورية مصر العربية

العنوان البرقى :

وزارة التعاون الدولى

القاهرة

جمهورية مصر العربية

فاكس :

٣٩٠٩٧٠٧

٩١٣٣٠٦

تلكس : MOBIC - UN 23235

الجهة المنفذة للمشروع :

شركة السكر والتقطير المصرية

١٢ ش جواد حسنى - القاهرة

جمهورية مصر العربية

فاكس : ٣٩٣٤٥٥٨

تلكس : ٩٢٠١ N DDE\*

تلفون ٣٢٣٦٥٦٦

٣٩٣٦٤٨٠

وتصديقا على ما تقدم وقع الطرفان هذه الاتفاقية في مدينة القاهرة  
بجمهورية مصر العربية في التاريخ المذكور بصدر هذه الاتفاقية بواسطة الممثلين  
المفوضين قانونا من جانب الطرفين من نسختين باللغة العربية تعتبر كل منها أصلا  
ويكون لها نفس الجهة وسلامت نسخة إلى كل من الطرفين ، كما سلمت نسخة  
من الشروط العامة للمقترض .

عن الصندوق السعودى للتنمية

محمد العلى أبا الخيل

وزير المالية والاقتصاد الوطنى

ورئيس مجلس إدارة الصندوق

عن جمهورية مصر العربية

مoris مكرم الله واصف

وزير الدولة للتعاون الدولى

## الجدول رقم (١)

## سحب حصيلة القرض

(أ) توضح القائمة أدناه فئات البضائع التي تمول من حصيلة القرض والاعتمادات المخصصة لكل منها من حصيلة القرض ، ونسبة النفقات التي تمول من كل فئة :

نسبة النفقات التي تمول	الاعتمادات المخصصة من القرض معبرا عنها باليارات السعودية	الفئة
٠٪٠ من النفقات الأجنبية	١٨٠,٠٠٠,٠٠٠	١ - توريد وتركيب معدات وآلات المصنع بالإضافة إلى بعض خامات ولوازم التصنيع المحلي (القسم ١-أ من المشروع)
٠٪٠ من النفقات الأجنبية	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٢ - توريد قطع الغيار الازمة للصناعة (القسم ١-ب من المشروع)
	١٧,٠٠٠,٠٠٠	٣ - إحتياطي
المجموع ...		
٢٠٧,٠٠٠,٠٠٠		

(ب) يقصد بـاصطلاح « النفقات الأجنبية » لأغراض هذا الجدول ، النفقات بعملة آية دولة غير دولة المقترض ، والنفقات الخاصة بالبضائع المنتجة والخدمات الواردة من أراضي آية دولة غير دولة المقترض .

(ج) بالرغم من نصوص الفقرة (أ) لا يجوز السحب من حصيلة القرض من أجل :

١ - تمويل دفعات تمت لتفطير نفقات سابقة على تاريخ هذه الاتفاقية .

٢ - تمويل الضرائب التي يفرضها المقرض أو الضرائب السارية في إقليمه على البضائع والخدمات أو على استيرادها أو صناعتها أو توريدتها .

(د) بالرغم من تخصيص مبالغ من القرض وتحديد نسب مئوية للمدفوعات في القائمة الموضحة في الفقرة (أ) أعلاه ، إذا كان المبلغ المخصص لأية فئة لا يكفي - في تقدير الصندوق - لتمويل النسبة المتفق عليها لكل النفقات في تلك الفئة ، فإنه يجوز للصندوق باختصار يرسله إلى المقرض .

أولاً - أن يعيد - لتلك الفئة - تخصيص مبالغ من حصيلة القرض تكون مدرجة في بند الاحتياطي أو أن يخصص لها جزءاً من المبالغ المخصصة لفئة أخرى إذا لم تكن هناك حاجة - في نظر الصندوق - لذاته الجزء لتفطية نفقات أخرى ، كل ذلك بالقدر الذي يسد العجز في الفتة المعنية ،

ثانياً - أن يخفض - إذا لم تكن إعادة التخصيص كافية لسد العجز بالكامل - النسبة المئوية المطبقة حينئذ على المدفوعات بحيث يستمر السحب تحت الفتة المعنية إلى أن تكون كل النفقات المتعلقة بها قد استوفيت .

الجداول رقم (٢)

### وصف المشروع

يهدف المشروع الى انشاء مصنع متكملا لاتساح سكر البنجر بمركز بلقاس في محافظة الدقهلية بجمهورية مصر العربية بطاقة انتاجية تصل الى ٦٠ ألف طن من السكر الايض سنويا قابلة للزيادة الى طاقة قدرها ١١٠ - ١٢٠ ألف طن سكر سنويا وذلك للمساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من السكر .

ويتكون المشروع من الأقسام التالية :

#### ١ - الآلات والمعدات وتشمل :

- (أ) توريد وتركيب معدات وألات المصنع بالإضافة الى بعض خامات ولوازم التصنيع المحلي للمشروع .
- (ب) توريد قطع الغيار اللازمة للمصنع .

#### ٢ - المباني والمرافق العامة ووسائل النقل وتشمل :

- (أ) تشييد المباني اللازمة للمصنع والأدارة وانشاء مدينة سكنية متكمالة للعاملين بالمصنع ، بما في ذلك مرافق الخدمات العامة من طرق و شبكات مياه وكهرباء وهاتف .
- (ب) وسائل ومعدات النقل ( دون سيارات الركاب ) .
- (ج) خدمات هندسية .

تقدير التكاليف الإجمالية للمشروع بحوالى ١٢٠ مليون دولار أمريكي أي ما يعادل حوالى ٤٥٠ مليون ريال سعودي ويتوقع اكتمال تنفيذ المشروع في

يونيو ١٩٩٤

الجدول رقم (٣)

بمحقق المستند

رقم القسط	تاريخ استحقاق القسط	مبلغ القسط بالريالات السعودية
١	١٥ ديسمبر ١٩٩٥ م	١٠,٣٥٠,٠٠٠
٢	١٥ يونيو ١٩٩٦ م	١٠,٣٥٠,٠٠٠
٣	١٥ ديسمبر ١٩٩٦ م	١٠,٣٥٠,٠٠٠
٤	١٥ يونيو ١٩٩٧ م	١٠,٣٥٠,٠٠٠
٥	١٥ ديسمبر ١٩٩٧ م	١٠,٣٥٠,٠٠٠
٦	١٥ يونيو ١٩٩٨ م	١٠,٣٥٠,٠٠٠
٧	١٥ ديسمبر ١٩٩٨ م	١٠,٣٥٠,٠٠٠
٨	١٥ يونيو ١٩٩٩ م	١٠,٣٥٠,٠٠٠
٩	١٥ ديسمبر ١٩٩٩ م	١٠,٣٥٠,٠٠٠
١٠	١٥ يونيو ٢٠٠٠ م	١٠,٣٥٠,٠٠٠
١١	١٥ ديسمبر ٢٠٠٠ م	١٠,٣٥٠,٣٥٠
١٢	١٥ يونيو ٢٠٠١ م	١٠,٣٥٠,٠٠٠
١٣	١٥ ديسمبر ٢٠٠١ م	١٠,٣٥٠,٠٠٠
١٤	١٥ يونيو ٢٠٠٢ م	١٠,٣٥٠,٠٠٠
١٥	١٥ ديسمبر ٢٠٠٢ م	١٠,٣٥٠,٠٠٠
١٦	١٥ يونيو ٢٠٠٣ م	١٠,٣٥٠,٠٠٠
١٧	١٥ ديسمبر ٢٠٠٣ م	١٠,٣٥٠,٠٠٠
١٨	١٥ يونيو ٢٠٠٤ م	١٠,٣٥٠,٠٠٠
١٩	١٥ ديسمبر ٢٠٠٤ م	١٠,٣٥٠,٠٠٠
٢٠	١٥ يونيو ٢٠٠٥ م	١٠,٣٥٠,٠٠٠

المجموع

٢٠٧,٠٠٠,٠٠٠

## وزارة الخارجية

قرار رقم ١٣٢ لسنة ١٩٩١

**وزير الخارجية :**

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٩١ الصادر بتاريخ ١٩٩١/١/٢٦ بشأن الموافقة على اتفاقية قرض مشروع مصنع سكر البنجر بين حكومة جمهورية مصر العربية والصندوق السعودي للتنمية والمؤقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٥

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٩١/٣/٢٥

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩١/٣/٢٨

**قرد :**

(مادة وجيزة)

نشر في الجريدة الرسمية اتفاقية قرض مشروع مصنع سكر البنجر بين حكومة جمهورية مصر العربية والصندوق السعودي للتنمية والمؤقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٥

ويعمل بها اعتباراً من ١٩٩١/١٠/٦

وزير الخارجية

عمرو موسى

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٥٦ لسنة ١٩٩١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلی قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل  
بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ ،

وبناء على معارضه وزير العدل ،

قرد :

( المسادة الأولى )

يعين محاميا عاما أول كل من :

السيد المستشار / أين محمود كامل عباس .

السيد المستشار / محمد أمين رياض أمين الباز .

( المسادة الثانية )

يلشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلی وزير العدل تنفيذه ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ جمادى الأولى سنة ١٤١٢ هـ

( الموافق ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٩١ م )

حسنى مباركة

## قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٧٦٦ لسنة ١٩٩١

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلی قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ،

وعلی قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١ لسنة ١٩٨٧ بالتفويض في بعض الاختصاصات ،

وعلی قرار النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٢٥ لسنة ١٩٨١ بشأن المطاملة المالية للعاملين للخارج في حالة تتحمل الحكومة برتباتهم ، والقرارات المعدلة له ،

قرر :

( المسقطة الأولى )

تضاف فاعدة برقم ٨ إلى القواعد الواردة في الملحق رقم (٢) المرفق بقرار النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٢٥ لسنة ١٩٨١ المشار إليه ، نصها الآتي :

”٨ - يصرف للعامل تعويض يعادل ما كان يتلقاه من مرتب ورواتب إضافية عن مدة ثلاثة أشهر كحد أقصى ، وذلك في حالاتقطع المكافحة للإعاقة التي يقررها الوزير المختص .

( المسقطة الثانية )

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول ديسمبر ١٩٩٠ .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٧ جمادى الأولى سنة ١٤١٢ هـ

( الموافق ١٤ نوفمبر سنة ١٩٩١ م )

دكتور / عاطف صدقى